

مع انتهاء عقد النظافة .. سلمية تعاني تفاقم القمامة والبلدية ليس لديها مازوت ولا عمال

حماة- محمد أحمد خبازي

مع انتهاء عقد النظافة العامة في ٢٧-٨-٢٠١٩ بين مرم مجلس مدينة سلمية وبرنامج (لتعمل معاً) أحد برامج شبكة الأغا خان للتنمية، الذي كان يعمل فيه قرابة ٤٥٠ شاباً وشابة في تنظيف الشوارع والأحياء وترحيل القمامة منها، عادت المدينة لتعاني مشكلة القمامة في ظل إهمال مجلس المدينة لهذا الجانب المهم، وعدم قدرته على توفير المازوت والآليات الصالحة للعمل، وعلى توفير الاعتماد المطلوب لصيانة الآليات المتوقفة عن الخدمة.

وبين المصدر في مجلس المدينة لـ«الوطن» أن واقع النظافة العامة بالمدينة اليوم سيء جداً مع توقف البرنامج عن العمل، ومجلس المدينة عاجز كلياً عن توفير المازوت للآليات العاملة بالنظافة العامة والمقدر بـ ٤٠ ألف لتر لنهاية السنة، موضحاً أن مجلس المدينة استعار من المحافظة ٢٥٠٠ لتر وهي تكفي لخمس أيام فقط!

وكشف المصدر عن وجود ٢٢ عامل نظافة والحاجة الفعلية ٣٠٠، مضيفاً: ورغم الإمكانيات الشحيحة المتوفرة حالياً، أي بعدد العمال القليل والآليات يمكن للمجلس تحقيق شروط النظافة إذا ما توافر المازوت.

ولفت المصدر إلى أن مجلس المدينة ينتظر إصدار قرار بتعديل الموازنة في وزارة الإدارة المحلية ليصار لتخصيص الاعتمادات التي تمكن المجلس من تنفيذ خطته بالنظافة العامة.

وكشف عدد من أعضاء مجلس المدينة لـ«الوطن» أن ثمة إهمالاً كبيراً من المعنيين بمجلس المدينة بمقابلة تعديل الموازنة بالوزارة، وأن هناك تقصيراً بمعالجة قضايا المواطنين الخدمية وأبرزها النظافة العامة، وهو ما جعل شوارع المدينة تزدهج اليوم بالقمامة، ويمكن لأي مسؤول محلي أو مركزي - يقول أعضاء المجلس- التأكد من هذا الواقع السيئ من خلال جولة في شوارع المدينة وأحيائها وخصوصاً البعيدة من مركزها!



ماذا يحدث ضمن حرم المدينة الجامعية في دمشق؟

واصل لـ«الوطن»: ضبط مخدرات لدى طالبين وطالب.. وبعض الممارسات غير الأخلاقية في الحدائق

ضبط ١٠٠ حالة تزوير لمواصفات السكن .. وزهاء ٢٥ تزويراً للإيصالات عبر الحاسب - الاعتداء بالضرب بـ«قبضة الحديد» على مدير المدينة من أحد الطلاب

الاستضافة، وقد يتم اتخاذ قرار بأن يكون لها عقوبة مالية أيضاً. ولفت إلى أنه سيتم في اجتماع مجلس الإدارة الذي سيعقد الأسبوع القادم مناقشة اقتراح فرض رسوم مالية على الاستضافة لكون الزائر يشكل نفقات إضافية بسبب استعمال المياه والكهرباء في المدينة، بشرط ألا يتم تحويل المدينة إلى فندق، مضيفاً: وبالطبع أي مشكلة يتسبب بها الضيف يتم تحميل المسؤولية إلى الطالب المضيف لذا نحاول أن نحصر الاستضافات بذوي الطلاب فقط.

ومن جهة أخرى أشار واصل إلى أن واقع خدمات الوحدات السكنية المخصصة للزوار متدن جداً وأن الوحدات لا ترقى لأن تكون سكناً طلابياً جيداً، نتيجة قديمها ووضعها السيئ، لافتاً إلى أن عمليات الترميم التي أجريت لهذه الوحدات قبل ١٠ سنوات لم تكن ناجحة وزادت الوضع سوءاً، متأملاً أن تكون موازنة الجامعة في العام القادم أفضل، لتشمل إنشاء وحدات وصيانة وحدات أخرى. وأضاف: ذلك على الرغم من أنه يتم تأمين المواد بشكل دائم، فمثلاً في العام الماضي كان عقد توريد بقيمة ٢٥ مليون ليرة، وقيمة عقد توريد المواد الصحية بنحو ١٧ مليون ليرة، على حين أن عقد تقديم إكسسوارات ومستلزمات النجارة والأنبوب وصل إلى ٢٠ مليون ليرة، كما تم تأمين ألفي سرير بقيمة ٦٣ مليوناً، وثلاثة آلاف فرشة بقيمة ٥٣ مليوناً. وإلى ذلك أكد واصل أن عدد الطلاب في الغرف موزع بشكل عادل ونظامي في سجلات الحاسب في الإدارة، ولكن



منوعة في النظام الداخلي للمدينة، ولكن يتم استضافتهم كمرعاة للظرف الاقتصادي أو الإنساني، لافتاً إلى حصول الكثير من التجاوزات عن طريق تحويل الاستضافات إلى مبيت، قد ينتج عنها مشكلات داخل الغرف، مبيناً أن ذلك له عقوبة إدارية على الطلاب صاحب

التصرف بكامل الهدوء مع هذه الحالات لعدم التعرض للشتم والاعتداء، وفي حال عدم الالتزام يتم سحب الوصل من الطالب، لافتاً إلى أن نسبة هذه الحالات في العام الحالي كادت تتلاشى، باستثناء وجود عدد قليل من الطلاب يجلسون على المقاعد في الموقع العام ويتمادون بالتصرف، مضيفاً: دائماً تقوم بإنذار الطالب حصراً بعدم التردد إلى أماكن تثير الشبهة.

وأكد مدير المدينة التعاون الدائم مع الجهات الجنائية والأمنية المسؤولة عن الجامعة، حتى إن كانت الحالات خارج المدينة الجامعية، فمثلاً عندما تتم كتابة مذكرة إيقاف أو إحضار لطلاب ما يمارس تصرفاً سيئاً خارج المدينة الجامعية سواء سرقة أم نصب أو احتيال أو اغتصاب، يتم إحضار الطالب إلى مكتب إدارة المدينة لكونها المسؤولة عنه ليتم تسليمه إلى الجهات المختصة بالتنسيق مع اتحاد الطلبة، مضيفاً: بالطبع إدارة المدينة ليست مسؤولة عن التصرفات والسلوكيات التي تتم خارج سور الحرم، معتبراً أن ذلك هو شأن خاص لا يتم التدخل فيه ما دام خارج سور المدينة. وفي سياق آخر كشف واصل أنه في العام الدراسي السابق تمت معاقبة نحو ٤٠٠ طالب بالفصل الفوري من المدينة، لأنهم يقومون بإعطاء إيصالات سكنهم إلى طلاب آخرين لا يحققون شروط الحصول على سكن، إما لإقامة بضعة أيام أو بشكل دائم، مشيراً إلى عدم وجود أدلة تثبت عمليات بيع للإيصالات، مضيفاً: كما تم ضبط ١٠٠ حالة تزوير في تاريخ مواصفات السكن وتوجيه تنبيه لمن قاموا بالتزوير،

جنتار العلي تكثر الأقاويل والأحاديث بين الطلاب عن وجود حالات لتعاطي المخدرات سرّاً ضمن المدينة الجامعية في دمشق، الأمر الذي لم ينكره مدير المدينة أحمد واصل، والذي كشف عن ضبط حوزة من المخدرات بحوزة طالبين في العام الماضي، إضافة إلى ضبط بعض المواد المخدرة مع طالب آخر يسكن في الوحدة ١٢، مشيراً إلى أنه تم فصل الطلاب الثلاثة من المدينة على الفور كما تمت إحالتهم على الجامعة والجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم. وأشار واصل لـ«الوطن» أنه لا شيء موقفاً عن وجود انتشار كبير لملل هذه الحالات، مضيفاً: لكن أي معلومة تصل إلى إدارة المدينة من جهة ذات صلة كالأمن الجنائي أو الجهات الأخرى المختصة، يتم على الفور إحالة الطالب على لجنة الانضباط لاتخاذ قراراً يفصله من المدينة الجامعية بشكل نهائي. وبين أنه تم التعصيم على الطلاب كافة بأن يقوموا بالإبلاغ عن أي حالة تصادفهم أو أي معلومة تصل إليهم. كما كشف واصل عن وجود بعض الممارسات اللا أخلاقية على مقاعد المدينة الجامعية أو ضمن الحدائق، لافتاً إلى أنه تم العمل على الحد منها في العام الماضي من خلال القيام بثلاث جولات سنائية بشكل يومي على الموقع العام، وتابع: وتعرضت للاعتداء بالضرب بـ«قبضة حديد» من طالب كان يجلس مع صديقته بشكل غير لائق ضمن الحدائق، بعد أن قمت بتبنيهاه بعدم تكرار ذلك. وأشار إلى أنه قام بتوجيه كادره على

• حرائق بسبب الأراكيل في الغرف
• إنذار الطالبات بعدم التردد على الأماكن التي تثير الشبهة

محافظ اللاذقية لـ«الوطن»: توقيف كل من تورط بالحرائق ومدير الخدمات: ٧٥ بالمئة منها مفتعلة

وعن مصير مكب البصّة، لفت الجردى إلى وضع حراسة بمحيط المكب وإغلاق جميع الطرق الجانبية للمكب، حتى الانتهاء من أعمال معالجته، مضيفاً: هناك دراسة لإعادة تأهيله وطره بتربية زراعية وتدمير قساطل غاز فيه ليمت تصريف الغاز المنبعث من القمامة، ليتحول فيما بعد إلى حديقة أو مكان تستثمره وزارة السياحة مستقبلاً.

وعن سبب تراكم القمامة في مكب البصّة طوال هذه السنوات، أكد الجردى وجود تقصير من الإدارات السابقة المسؤولة عن ملف المكب، مبيناً أن البصّة كان يجب أن تودع المكب وتنتهي قضيتها منذ ١٥ عاماً. وأوضح مدير الخدمات الفنية، أنه منذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٦، لم تبحث في اللاذقية أي جهة عن حل لموضوع مكب البصّة، مشيراً إلى أنه وقيل نحو ثلاثة أعوام وجدت المديرية الأرض البديلة على طريق منطقة الحقبة لتكون المطمر الصحي القادم للمحافظة. وحول مواصفات مطمر قاسية في الحقبة، أكد الجردى وجود دراسة فنية شاملة للمطمر ليكون صحياً وغير عشوائي كعكب البصّة، مضيفاً إن المطمر مجهز بقساطل تصريف وجور تفتيش لما يتربس من القمامة يتم تجميعها في الجور وترحيلها من الموقع لمعالجتها من دون السماح بترامها. وشدد الجردى على العمل بشكل مضاعف ليدخل مطمر قاسية الخدمة مطلع عام ٢٠٢٠، ليتتهي بذلك مشكلة القمامة في محافظة اللاذقية بشكل كامل.



منهم وتحويل عدد آخر إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم. واعتبر الجردى أن اشتعال الحرائق ليلاً دليل على افتعالها بنسبة ٧٥ بالمئة، متسائلاً لا تشتعل القمامة في النهار رغم الحرارة المرتفعة، وتابع الجردى: هناك أشخاص يريدون الإساءة للدولة بهذه الأفعال المنظمة

اللاذقية - عيبر سمير محمود

شدد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم على ضرورة العمل لإسراع بمعالجة مكب البصّة وإغلاقه نهائياً نهاية العام، مؤكداً أن جميع الجهات في المحافظة معنية بمعالجة وضع المكب بشكل مباشر. وأكد السالم لـ«الوطن»، إغلاق الطرق الزراعية المؤدية إلى مكب البصّة بشكل مباشر، مشيراً إلى توقيف كل شخص متورط في أفعال الحرائق التي يشهدها المكب في الفترة الأخيرة.

ولفت السالم إلى منع وجود رعاة الأغنام في مطمر قاسية - قيد التجهيز- في ريف الحقبة، ومكب البصّة ومصادرة المخالسين ضمن المكب بالإضافة لمصادرة الأغنام والعمل على متابعة الرعاة وتسليم الأغنام المصادرة للمسلخ في البلدية. من جهته، بين مدير الخدمات الفنية في اللاذقية وائل الجردى لـ«الوطن» أنه ويتوجه من المحافظ تتم حالياً مضاعفة وتيرة العمل في مكب البصّة بالتوازي مع مضاعفتها في تجهيز مطمر قاسية، موضحاً أنه تمت زيادة عدد الآليات في الأخير لتصلح ٥٠ آلية بين تريكس وياجر وغيرها من الآليات اللازمة للعمل في المطمر بحيث تدخل الخدمة مطلع العام المقبل. وعن حقيقة الحرائق المفتعلة في مكب البصّة، أكد الجردى توقيف عدد من الأشخاص بعد ثبوت تورطهم بأفعال الحرائق داخل المكب، مبيناً أنه تم ضبط عدد

توقف العمل بمحطات معالجة في طرطوس متعمد ينكل بعقده وأقام دعوى للحصول على زيادة الأسعار

طرطوس- الوطن

ما زال العمل متوقفاً في مشروع محطتي معالجة مياه الصرف الصحي (صافيتا-يعمرة) اللتين ستهمان عند تنفيذهما ووضعهما بالخدمة في منع التلوث عن بحيرة سد الباسل التي تتسع لأكثر من مئة مليون متر مكعب من المياه التي تروي أكثر من عشرة آلاف هكتار في سهل عكار، وهذا التوقف أو التعرّض مضى عليه سنوات عديدة من دون أن تتم معالجة أسبابه.

وأعاد مدير الشركة العامة لمشروع المياه- فرع السويد- أحمد عبد الله لـ«الوطن»، تعثر العمل في المحطتين لعدم قدرة المورد على تأمين التجهيزات الفنية وفق المواصفات العقدية بسبب الحصار على البلاد وارتفاع الأسعار الذي ترافق مع ارتفاع سعر الصرف. وبين أن المتعهد تكل بتعهده وأقام دعوى على الشركة لتحصيل زيادات الأسعار وحالياً تتم دراسة التوازن السعري للمحطتين بناء على قرارات مجلس الوزراء، مضيفاً: لكن رغم إنجاز الدراسة لم يتم تصديقها حيث أوقفت رئاسة مجلس الوزراء العمل بإجراءات التوازن السعري وبعد ذلك تم الإعلان عن استدرج عروض لتقديم التجهيزات للمحطتين، وبعد فحص العروض وقبول العرض المالي لمحطة بعمره يتم دراسة عرض محطة صافيتا حالياً وسنراسل وزارة الموارد بضمون العرضين وفي حال موافقتها على الأسعار سيتم تصديقهما واستكمال تنفيذ المحطتين.

من جهة ثانية لم يتأخر مدير الشركة حتى تاريخه بمحطة معالجة الصرف الصحي الناجم عن الدريكيش وجوارها رغم حل مشكلة الأرض ورغم الكارثة البيئية التي تسببت بها نهايات الصرف الصحي التي تصب في منطقتي نبع الفوار منذ نحو عشر سنوات ورغم التعاقد معها على التنفيذ، وحول ذلك يقول مدير الشركة إنه تم الإعلان عدة مرات لاستدرج عروض أسعار وبعد قبول العرض الأخير تم مراسلة وزارة الموارد المائية بضمونهم وبعد موافقتها سيتم تصديق العقد لتنفيذ المحطة.